اقتصاد

أميركا تؤيد تجميد عائدات النفط الليبي

طرابلس ـ **أسامة علي**

قالت السفارة الأميركية في طرابلس، إنّها تدعم التجميد المؤقت لعائدات النفط الليبي في حساب المؤسسة الوطنية للنفط لدى البنك الليبي الخارجي، حتى يتم التوصل إلى اتفاق بشأن آلية لإدارة الإيرادات.

جاء ذلك بعد أيام من إعلان رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب، فتحي باشاغا إعادة فتح حقول وموانئ نفطية أغلقها مناصرون لحكومته، وطالبوا في المقابل بتسليم حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، السلطة لحكومة باشاغا، وانتهاج «سياسة شفافة وعادلة في توزيع الإيرادات النفطية على المدن والمناطق».

وتسعى الولايات المتحدة إلى تأمين استمرار تدفقات النفط الليبي للسوق العالمية لتهدئة الأسعار، في الوقت الذي توسع تحركاتها لحظر النفط الروسي في إطار العقوبات الصارمة ضد موسكو رداً على غزو أوكرانيا.

وقالت السفارة الأميركية في بيان مساء السبت، إن «استعادة إنتاج النفط الليبي أمر مهم للشعب الليبي والاقتصاد العالمي»، موضحة أن الاتفاق على آلية لإدارة شفافة لعائدات النفط «أمر ضروري من أجل تحقيق ذلك».

وأكدت على ضرورة أن «تتضمن الآلية اتفاقاً على النفقات التي تكتسي أولوية، وكذلك تدابير الشفافية، وخطوات لضمان الرقابة والمساءلة» لافتة إلى أنّ الولايات المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة الفنية بناء على طلب الأطراف الليبية للمساعدة.

وكان مجلس النواب قد طالب مؤسسة النفط الليبية باحتجاز الإيرادات في حساب المؤسسة بالمصرف الليبي الخارجي وعدم إحالتها لمصرف ليبيا المركزي. واشترط المجلس اقتصار الإنفاق الحكومي على المرتبات ودعم المحروقات لحين تسليم السلطة للحكومة الجديدة.

وتسيطر حكومة باشاغا على شرق وجنوب البلاد حيث توجد أغلب الحقول النفطية وكذلك منطقة الهلال النفطي التي تشمل أكبر مركز موانئ تصدير، فيما تسيطر حكومة الوحدة الوطنية على غرب البلاد وعاصمتها والمؤسسات السياسية فيها، وترفض تسليم السلطة إلا بعد إجراء الانتخابات.

وأعلن باشاغا، في تدوينة له على صفحته الرسمية في «تويتر» الأربعاء الماضي، إعادة فتح الحقول والموانئ النفطية، بعد أكثر من 3 أسابيع على إغلاقها من قبل مناصرين لحكومته. ومن المتوقع أن يعود الإنتاج إلى معدلات ما قبل الإغلاق حيث كانت ليبيا تنتج نحو 1,2 مليون برميل يومياً.

وكانت مؤسسة النفط قالت إنّها تستهدف زيادة الإنتاج إلى 1,45 مليون برميل يومياً بنهاية 2022، و1,6 مليون برميل يومياً بحلول 2023، وصولاً إلى 2,1 مليون برميل يومياً في السنوات المقبلة.

وسبق أن تعرضت الإيرادات النفطية للاحتجاز من جانب مؤسسة النفط نهاية 2020 في حساباتها لدى المصرف الليبي الخارجي، مبررة ذلك حينها بانتظار الوصول إلى تسوية سياسية شاملة بين حكومة الوفاق الوطني في طرابلس حينها والكيانات الموازية شرقي البلاد. وفي 2021، أنهت المؤسسة الحجز على الإيرادات وأفرجت عن 7,76 مليارات دولار كانت مجمدة لأربعة أشهر و14 يوماً.

ويشكل قطاع الهيدروكربونات العمود الفقري للاقتصاد، إذ تمثل صادرات النفط غالبية الإيرادات الحكومية وأكثر من 95% من عائدات التصدير.

استيراد شخصي للسلع الأساسية في زيمبابوي

سمحت زيمبابوي للمواطنين العاديين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الدولار، باستيراد السلع الأساسية لاستخدامهم الخاص، من أجل مواجهة الزيادات الكبيرة في الأسعار التي يفرضها تجار التجزئة.

قال وزير المالية مثولي نكوبي، في بيان أرسل عبر البريد الإلكتروني، في ساعة متأخرة من مساء السبت، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية، إنه تقرر السماح بالاستيراد بأثر فوري. وتسارع التضخم السنوي في إبريل/نيسان الماضي إلى 96%، وسط ضعف العملة المحلية في الأسابيع الأخيرة. وأضاف نكوبي أنّ الحكومة ستدفع للمزارعين 30% من سعر الذرة بالدولار الأميركي، والباقي بالعملة المحلية، لتشجيعهم على التسليم المبكر. ويجري تداول العملة الأميركية عند حوالي 281 دولاراً زيمبابوياً في البنوك ونحو 400 دولار زيمبابوي في السوق السوداء.

(فرانس برس)

لقطات

الأزمة الأوكرانية تكلف مصر 7 مليارات دولار

قدّر رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، أمس الأحد، كلفة الأزمة الأوكرانية على اقتصاد بلاده بقيمة 130 مليار جنيه (7,1 مليارات دولار). جاء ذلك في المؤتمر الصحافي الذي تراسه مدبولي أمس، للإعلان عن خطة الدولة للتعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية. وذكر أنّ الأزمة الروسية الأوكرانية هي أزمة فوق الأزمة، وأثرت على كافة الاقتصاديات، ومنها مصر، إذ بلغت الكلفة المباشرة 130 مليار جنيه، بينما بلغت الكلفة غير المباشرة 330 مليار جنيه (18,13 مليار دولار). وزاد: «نحن لسنا بمعزل عن العالم، التكاليف الباهظة حاضرة.. لكن لولا برنامج الإصلاح الاقتصادي ومعدلات التنمية غير المسبوقة، لم تكن مصر لتستطيع أن تتحمل الأزمات منذ بداية كورونا حتى اليوم».

وفد تجاري إيراني رفيع يزور عُمان

أعلن المدير العام لشؤون غرب آسيا بمنظمة التنمية التجارية في إيران، فرزاد بيلتن، عن ابتعاث وفد تجاري إيراني رفيع المستوى إلى سلطنة عمان. ولفت بيلتن، في تصريح له امس، إلى أن هذا الوفد سيمثل كلا من منظمة التنمية التجارية الإيرانية وغرفة التجارة المشتركة بين إيران وعمان، وتأتي زيارته على اعتاب الزيارة المرتقبة للرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، إلى السلطنة. وأضاف أنّ الوفد التجاري الإيراني سيصل، اليوم الاثنين، إلى مسقط. وأشار بيلتن في هذا الخصوص، إلى أنّ الوفد الإيراني سيجري في إطار زيارته للسلطنة مباحثات مع الجانب العماني حول سبل توسيع الصادرات وتحديد العناصر التي تعرقل مسار التعاون التجاري بين طهران ومسقط، إلى جانب التعرف على اسواق السلطنة.

سامسونغ تطلق إصدار ميوزيك تايغر

قالت شركة سامسونغ للإلكترونيات، عملاق التكنولوجيا الكوري، إنها ستطلق إصداراً محدوداً من هاتفها «غالاكسي زي فولد-3» بالتعاون مع العلامة التجارية المحلية للتصميم ميوزيك تايغر «Muziktiger». ستبدأ مبيعات النسخة الجديدة بدءاً من اليوم الاثنين بسعر 1,280,400 وون (997 دولاراً). وتأتي النسخة بغطاء شفاف وإكسسوارات ميوزيك تايغر، بما يشمل حلقة مفاتيح وماسكا خلفيا للهاتف. سيتاح الإصدار الجديد على موقع سامسونغ للإلكترونيات، ومتجر غالاكسي كامبوس ومنصات التجارة الإلكترونية المحلية جي-ماركت واوكشن. يُشار إلى أن «ميوزيك تايغر» هي علامة كورية اكتسبت شعبية بشخصية النمر «العاطل عن العمل» وتبيع مجموعة من المنتجات من الادوات المكتبية وحتى أدوات المطبخ.

القضاء العراقي يحكم بعدم دستورية قانون الأمن الغذائي

بغداد ـ **صفاء الكبيسي**

قضت المحكمة الاتحادية العليا في العراق، أمس الأحد، بعدم دستورية مشروع قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية، والذي قدمته الحكومة إلى البرلمان لأجل تمريره، كحل مؤقت لتسيير أعمال الدولة، في ظل عدم القدرة على تمرير الموازنة الاتحادية بسبب الخلاف السياسي. وكانت رئاسة البرلمان العراقي قد أجلت، أول من أمس، انعقاد جلستها، والتي كانت تضمن جدول أعمالها التصويت على مشروع القانون، بسبب خلاف بشأنه. والقانون قدمته حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، ويتعلق بالفترة الحالية، التي لم تقر فيها الموازنة المالية، إذ يخصص للقانون أكثر من 35 تريليون دينار عراقي (24,1 مليار دولار)، يمكن من خلالها أن تسير الحكومة أعمالها، إلّا أنّ أطرافاً سياسية تعترض على تمريره. وعلى إثر استفسار مقدّم من قبل رئيس الجمهورية، برهم صالح، إلى المحكمة الاتحادية، بشأن صلاحيات تصريف الأعمال اليومية للحكومة الحالية، ردت المحكمة أمس، بأنّ «حكومة تصريف الأعمال هي المتحولة من حكومة بكامل الصلاحيات إلى حكومة محدودة الصلاحيات، بحكم الحكومة المستقيلة، وهي المستثناة من الأصل». وأكد أنّ «مجلس الوزراء بعد مستقيلاً ويواصل تصريف الأمور اليومية التي تضمن اتخاذ القرارات والإجراءات التي من شأنها استمرار عمل سير المرافق العامة بالنظام بديمومة الدستور، واستمرار تقديم الخدمات للشعب»، مشدداً على أنّ «هذا لا يدخل ضمن القرارات التي تنطوي على أسباب ودوافع سياسية، ذات تأثير كبير على مستقبل العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولا يدخل كذلك ضمنها اقتراح مشاريع القوانين وعقد القروض أو التعيين في المناصب العليا للدولة والأعضاء منها، أو إعادة هيكلة الوزارات والدوائر».

وشددت المحكمة على أنّ قرارها هذا «باتّ وملزم للسلطات كافة». وكان المستشار المالي لرئيس الوزراء، مظهر محمد صالح، قد أكد، أول من أمس، الأهمية الاقتصادية للقانون، وأنه يدعم الأسعار ويكافح الفقر. كما أكد وزير التجارة العراقي، علاء الجبوري، أهمية القانون لتأمين خزين استراتيجي لمحصول القمح في العراق. وتسبب الانقسام السياسي بالعراق في تعطيل القانون، إذ إنّ الحكومة وتحالف إنقاذ وطن (الذي يضم التيار الصدري وتحالف السيادة والحزب الديمقراطي الكردستاني)، دعما تمريره، مقابل رفضه من قبل تحالف الإطار التنسيقي.

احتياطي مصر... أين وديعة السعودية؟

مصطفى عبد السلام

انتظرت ثمانية أيام لأعرف إجابة للسؤالين اللذين يطرحهما هذا المقال قبل نشره من باب الشفافية وتوثيق الأرقام وحق القارئ في المعرفة ليس إلا، وما زلت أنتظر شأن الكثير من المتابعين للشأن الاقتصادي المصري. فقد أعلن البنك المركزي المصري يوم الأحد 8 مايو الماضي ارتفاع صافي احتياطي النقد الأجنبي لمصر إلى نحو 37,123 مليار دولار بنهاية شهر أبريل 2022، مقابل 37,082 مليار دولار بنهاية شهر مارس 2022، أي بزيادة 41 مليون دولار خلال الشهر الماضي وفق الأرقام الرسمية.

وعقب الإعلان عن تلك الزيادة خرجت وسائل إعلام مصرية وعربية عدة مشيدة بهذا الارتفاع الملفت رغم الضغوط التي يتعرض لها الاحتياطي وسوق الصرف الأجنبي والعملة المحلية، واعتبار الزيادة إنجازا يحسب للحكومة والسياسات الاقتصادية والمالية المطبقة، لكن وسائل الإعلام تلك وقبلها الجهات الرسمية وفي مقدمتها البنك المركزي لم تجب عن سؤالين مهمين.

السؤال الأول: هل تحققت تلك الزيادة الطفيفة في احتياطي البنك المركزي رغم إضافة 5 مليارات دولار قيمة الوديعة السعودية للاحتياطي النقدي خلال شهر إبريل الماضي، أم أن هذه الوديعة تمت إضافتها لقيمة الاحتياطي في نهاية شهر مارس الماضي؟

لأنه وفقا للإجابة عن السؤال تتحدد قيمة الاحتياطي النقدي الفعلية، وما إذا كانت هناك زيادة كما تم الإعلان رسميا، أم أن هناك تراجعا يحاول البعض إخفاءه، فإذا كانت الوديعة السعودية تمت إضافتها لرقم إبريل فإن هذا يعني أن الاحتياطي تراجع بنحو 4 مليارات و959 مليون دولار ولم يرتفع بنحو 41 مليون دولار كما أعلن، أما إذا كانت الوديعة تمت إضافتها لرقم مارس فإن هذا يعني أن الاحتياطي تراجع بنحو 8,9 مليارات دولار الشهر قبل الماضي وليس 3,9 مليارات كما أعلن في وقت سابق.

السؤال الثاني، هل تمت إضافة المليارين دولار قيمة الأموال التي أعلن الصندوق السيادي الإماراتي عن ضخها في شرايين الاقتصاد المصري الشهر الماضي مقابل شراء حصص الدولة في بنوك وشركات كبرى، منها البنك التجاري الدولي وشركة فوري، إلى الاحتياطي النقدي لشهر إبريل 2022، أم أن القيمة لم تحول بعد رغم تنفيذ الصفقات في البورصة المصرية ونقل ملكية الحصص للصندوق الاماراتي؟ لأنه لو تمت إضافة أموال السعودية والإمارات مجتمعين فإن الاحتياطي يقفز بنحو 7 مليارات دولار وليس 41 مليون دولار فقط.

لا أريد إفساد احتفاء البعض بالإعلان عن زيادة الاحتياطي الأجنبي، لكن الشفافية مطلوبة وقبلها احترام الأرقام والعقول.

مال وسياسة

انتخابات لبنان وسط إحباط اقتصادي وأزمات خانقة

ذهب اللبنانيون، أمس الأحد، إلى مراكز اقتراع الانتخابات البرلمانية التي تأتي في ظل أزمات اقتصادية ومعيشية خانقة وغير مسبوقة

بيروت ـ **بلقيس عبد الرضا**

بدأت الانتخابات البرلمانية في لبنان، أمس الأحد، وسط إحباط شعبي واسع بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية والمعيشية وتهاوي الليرة وزيادة حدة الفقر والبطالة والغلاء والطبقة الوسطى في البلاد. ويعيش الكثير من اللبنانيين وسط أزمات متفاقمة، بدءاً من انهيار العملة المحلية ومروراً بانقطاع الكهرباء وغلاء معظم السلع والخدمات الضرورية. وكان الناخبون قد فوجئوا أمس بانقطاع الكهرباء في عدد من مراكز الاقتراع، وفق تقارير محلية، رغم تأكيد وزارة الداخلية أن التغذية ستكون متوافرة بشكل متواصل طوال اليوم الانتخابي.

زلزال اقتصادي يهزّ البلاد

وتأتي الانتخابات الحالية في الوقت الذي يواجه فيه لبنان انهياراً اقتصادياً صنّفه البنك الدولي من بين الأسوأ في العالم منذ عام 1850. وبات أكثر من ثمانين في المائة من السكان تحت خط الفقر، وخسرت الليرة اللبنانية أكثر من تسعين في المائة من قيمتها أمام الدولار، ولامس معدل البطالة نحو ثلاثين في المائة. كذلك، تعاني البلاد من شحّ في السيولة وقيود على السحوبات المالية من المصارف وانقطاع في التيار الكهربائي معظم ساعات اليوم.

ومنذ الانتخابات السابقة في عام 2018 هزّ لبنان انهيار اقتصادي، في ظل اتهامات مباشر للنخبة الحاكمة، كما شهد مرفأ بيروت انفجاراً ضخماً في 2020. ويحمّل اللبنانيون السلطة الحاكمة في بلادهم مسؤولية تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد. وقالت الأمم المتحدة، الأربعاء الماضي، إنّ الدولة اللبنانية والمصرف المركزي مسؤولان عن أزمة مالية غير مسبوقة أدت الى إفقار غالبية السكان الذين يتخبطون لتأمين الحدّ الأدنى من احتياجاتهم.

تهاوي العملة المحلية

مع انخفاض قيمة العملة اللبنانية إلى مستويات غير مسبوقة، يكافح الموظف تحديداً والذي يتقاضى أجره بالليرة اللبنانية من أجل تأمين سيرورة وتكلفة الحياة اليومية، وتأمين أدنى مقومات العيش، وفي ظل هذه المحاولات، تظهر الفواتير الشهرية، لتأمين الكهرباء، والماء، وحتى الإنترنت، معضلة حقيقية لا يمكن للكثير من المواطنين تحمّلها.

يشكو محمد الأحمد (موظف) من عدم قدرته على تأمين تكاليف النقل من منزله إلى عمله، بعدما وصل سعر «تنكة» البنزين إلى أكثر من 500 ألف ليرة، ما يعني تقريباً نحو 25 في المائة من الحد الأدنى للراتب الذي بات اليوم يساوي مليوني ليرة.

يقول الأحمد لـ «العربي الجديد»: «لم يعد بإمكاني تعبئة الوقود، ببساطة لأن راتبي يوازي حرفياً تعبئة الوقود لمدة شهر، فكيف أتدبر شؤون الحياة اليومية أو أدفع الفواتير الخاصة بتعرفة المولد أو الماء؟».

لا يختلف واقع الأحمد عن فئة كبيرة من المواطنين، الذين يدفعون عملياً أكثر من ضعف الراتب نظير تسديد الفواتير الشهرية، بحسب سامية عبيد (موظفة بالقطاع الخاص) فإن راتبها يذهب حرفياً لتسديد ثمن اشتراك المولد، ودفع فاتورة الإنترنت التي تتقاسمها مع جيرانها، فيما يتكفّل زوجها بتسديد تكاليف المأكل والمشرب.

> فواتير شهرية مرتفعة ترهق الموظفين ومحدودي الدخل

الفواتير أضعاف الراتب

يتكبد اللبنانيون ما لا يقل عن 6 إلى 8 ملايين ليرة لبنانية تقريباً «ما بين 180 و300 دولار» (على اعتبار أنّ سعر الصرف وصل إلى 27 ألف ليرة) لتسديد فاتورة المولد، تضاف إليها فاتورة الكهرباء الرسمية، وفواتير شراء الماء، والإنترنت، وغيرها من الدفعات الشهرية.

في العاصمة بيروت، تسدد العائلات ما لا يقل عن ثلاثة ملايين ليرة بدل الاشتراك في مولد الكهرباء، فيما تصل التكاليف في مناطق أخرى إلى حدود 4 ملايين ليرة (أكثر من 100 دولار)، وهي توازي راتب موظف من الدرجات الثالثة في القطاع العام.

وبعيداً عما يتكبّده المواطن نظير الفواتير البديلة التي فرضتها قوى الفساد في لبنان، والتي كان الأجدى بها أن تؤمن مقومات العيش الكريم، يسدد اللبناني رسوم الفواتير الرسمية للتيار الكهربائي الغائب أصلاً، إذ يدفع المواطن في الوقت الحالي ما بين 70 ألفاً و200 ألف ليرة بدل الحصول على كهرباء الدولة، بمعدل وسطي يصل إلى 130 أو 140 ألفاً، وترتفع هذه التكلفة بحسب المناطق، وبحسب التغذية الكهربائية. وإن بدت هذه التكلفة بسيطة، لكنها توازي 10 في المائة من الحد الأدنى، وهو رقم غير مقبول مقارنة مع ما يتكبده اللبناني شهرياً من فواتير ومدفوعات.

المنظومة السياسية تتحمّل المسؤولية

وفي الوقت الذي يتجاهل فيه مرشحون الأزمات المعيشية للمواطن، يعلق رئيس جمعية حماية المستهلك زهير برو على قفزة الأسعار بالقول إن المنظومة السياسية اللبنانية تتحمّل كامل المسؤولية عما وصل إليه الوضع في البلاد.

ويتساءل: هل من المقبول أن يكون رسم الاشتراك في الكهرباء مع الضرائب يوازي أكثر من 70 في المائة من قيمة الفاتورة النهائية؟ ويقول لـ «العربي الجديد»: «لطالما شكلت معضلة رسوم فواتير الكهرباء مدخلاً أو باباً لسرقة المواطن، لكن اليوم مع الانهيار الكامل للاقتصاد، سياسة تجويع المواطن، ما هي الحكمة من وراء الضرائب التي تفرض على الخدمات الغائبة عن اللبنانيين».

بحسب برو، لا تقف حدود الفساد عند هذا الحد، بل أيضاً يتكبد اللبناني أكثر من 50 في المائة من قيمة فواتير الماء، الإنترنت، والوقود التي يدفعها شهرياً نظيراً ضرائب ورسوم يستغلها فئة قليلة من السياسيين والتجار. الضرائب والرسوم التي تسدد شهرياً بدل الحصول على الكهرباء من المرجح أن تشهد ارتفاعات، بحسب الخطة التي وضعتها وزارة الطاقة والمياه، لترتفع إلى نحو 20 ضعفاً تقريباً، إذ سترتفع قيمة الكيلوواط 16 ضعفاً، لتصبح 566 ليرة فيما سوف ترتفع الكلفة الثابتة والرسوم بنحو 29 ضعفاً لتصبح 287,000 ليرة. بالتالي قد تتراوح قيمة الفاتورة ما بين 600 ألف ومليوني ليرة لبنانية.

أزمة نقص المياه

وفي الوقت الذي جرت فيه الانتخابات النيابية أمس تشكو العديد من العائلات بسبب نقص المياه في لبنان، إذ تروي سناء حمادة قصة معاناتها مع شراء المياه شهرياً، والتي دفعتها مؤخراً إلى اتباع سياسة تقشفية، كما تقول لـ «العربي الجديد». تتقاضى حمادة (مدرسة) مليوناً و200 ألف ليرة، سددتها بالكامل الشهر الماضي لشراء المياه، بحسب حمادة، تحتاج أسبوعياً إلى ما بين 150 ألفاً و200 ألف ليرة لشراء المياه المخصصة للخدمة المنزلية، ومع اقتراب فصل الصيف، فإن هذه التكاليف ستترفع حتماً، ما يعني أنها شهرياً تسدد ما لا يقل عن 800 ألف ليرة.

بالإضافة إلى ذلك، تضطر أسبوعياً إلى شراء ثلاث قوارير من الماء المخصص للشرب، بتكلفة تتعدى 200 ألف ليرة أسبوعياً.

الإنترنت والاتصالات

تختلف أسعار الإنترنت بحسب الباقة المقدمة من قبل الشركات. وعادة ما تتراوح الأسعار ما بين 80 إلى 130 ألفاً نظير الحصول على إنترنت من هيئة «أوجيرو» المعنية بالاتصالات، ولكن بسبب رداءة الإنترنت، يضطر الكثير من اللبنانيين إلى الاستعانة بالشركات الخاصة، وقد تتراوح الأسعار ما بين 30 و90 دولاراً شهرياً، أي بمعدل وسطي يصل إلى 60 دولاراً، أي أكثر من مليون و800 ألف ليرة.

أما بالنسبة للاتصالات الخلوية، فحتى الآن لا يزال السعر مقبولاً بالنسبة إلى أصحاب الرواتب بالعملات الصعبة، ولكن لمحدودي الدخل، فهي بلا شك مرتفعة جداً، حسب مواطنين. يأسف الخبير الاقتصادي جاسم عجاقة على ما وصلت إليه الأمور في لبنان، ويقول: «الأزمة الاقتصادية الحالية انعكست سلباً على نواحي الحياة كافة».

ويضيف «تغير نمط حياة اللبنانيين، وباتت سياسة التقشف سيدة الموقف، حتى إنّ العديد من الموظفين غير قادرين على الوصول إلى مكان عملهم نتيجة الارتفاعات الجنونية لأسعار الطاقة».

وبحسب الخبير الاقتصادي، لم يعد اللبناني قادراً على تسديد قيمة الفواتير التي بحسب رأيه تتخطى 6 ملايين ليرة شهرياً، وهو راتب موظف في الفئة الأولى في القطاع العام.

يقول لـ «العربي الجديد»: «بات المواطن يتبع سياسة تقشفية كنمط في حياته. ووفق عجاقة، يحتاج اللبناني إلى ما لا يقل عن 20 مليون ليرة، حتى يتمكن من العيش بكرامة، على ألا تتخطى قيمة الفواتير من معدل الأجور أكثر من 20 في المائة، وإلا فإن مستويات التضخم في البلاد ستشهد ارتفاعات غير مسبوقة في المستقبل القريب».

يحفّ اللبنانيون السلطة الحاكمة مسؤولية تدهور الوضع الاقتصادي (نور عمرو/فرانس برس)

تحذيرات من كارثة دوائية

حذر نقيب مستوردي الأدوية وأصحاب المستودعات في لبنان، كريم جبارة، مما «قد يؤول إليه الوضع بعد الانتخابات النيابية واستقالة الحكومة، إذا لم يتخذ مجلس الوزراء اي إجراءات استباقية، بخصوص عملية استيراد الأدوية خلال جلسته المقبلة». وقال جبارة: «مجلس الوزراء وافق فعلا في جلسته، الاسبوع الماضي، على اعتمادات للدواء، إنما لم يقم بتنفيذها بعد، والنقابة تتوقع تنفيذ الاعتمادات الاسبوع المقبل، كما تنتظر النقابة وصول شحنات الأدوية الى لبنان تباعا خلال مدة تقدر بنحو اسبوعين».

معيشة

سلع غذائية منتهية الصلاحية في الأسواق السورية

أقرت الجهات الرقابية في حكومة بشار الأسد، بضبط «مخالفات جسيمة» تشمل انتشار مواد غذائية منتهية الصلاحية في الأسواق السورية، ويأتي ذلك وسط تحذيرات مختصين من أضرارها الصحية

إسطبلون ـ **عدنان عبد الرزاق**

انتشرت في الأسواق السورية سلع غذائية منتهية الصلاحية، خلال الفترة الأخيرة، وسط غياب شبه تام للجهات الرقابية الحكومية. ورغم ذلك شهدت هذه السلع إقبالا من المواطنين بسبب رخص أسعارها وتدهور القدرة الشرائية.

وتؤكد المواطنة مروى الدالي على انتشار أنواع لحوم مجهولة المصدر بمنطقة المرجة وسط العاصمة دمشق «لونها مائل للزرقة» وتباع مفرومة بأسعار رخيصة، ففي حين يقترب سعر كيلو لحم الخروف من 35 ألف ليرة، يباع الكيلو من تلك اللحوم بين 20 و25 ألف ليرة، الأمر الذي يزيد الإقبال عليها نظراً للفقر وتراجع القدرة الشرائية للمستهلكين.

وتبين الدالي من منطقة دمر لـ «العربي الجديد» أن تلك المحال تبيع هذه السلع على مرأى الجهات الرقابية.

وتضيف العاملة السابقة بمخبر التموين بمنطقة ركن الدين بدمشق، أن «الغش والتدليس» لا يقتصران على اللحوم فقط، بل طاولا معظم المواد الاستهلاكية، سواء لجهة المواصفة أو الأسعار، لكن الخطورة برأيها، تكمن بالمنتجات المتضمنة مواد حافظة (معلبات) فهي تقترب من درجة السمية نتيجة العرض بأمكنة غير مبردة وخلوها من بطاقة الصلاحية. ويوم الخميس الماضي، أقرت الجهات الرقابية بحكومة بشار الأسد، من خلال بيان مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ريف دمشق، بضبط دوريات الحماية «مخالفات جسيمة» بحق معمل بسكويت يعيد تدوير المواد الغذائية ومحال حلويات ومطاعم تستخدم مواد مخالفة للمواصفات. وقالت: «توجد حشرات في السلع ثم يتم طحن المعجنات بشكل مسبق وإعادة استخدامها».

لكنّ «ما خفي أعظم» وفق تعبير المواطن حسان ماليل من العاصمة دمشق، والذي أكد ضبط محال تبيع لحوم حمير بمنطقة «ببيلا» غربي دمشق، وانتشار لحوم مفرومة «عبارة عن جلد فروج ودهون وبعض لحوم العجل» تباع مشوية «كباب» بمحال منطقة ببيلا. ويشير ماليل خلال اتصال مع «العربي الجديد» إلى أنّ أسعار الدجاج واللحوم المرتفعة، تدفع كثيرا من السوريين لاستهلاك تلك الوجبات، نظراً لانخفاض سعرها.

وحول المخالفات بالأسواق، يلفت إلى أن بيع بعض المحال اللحوم أو الحلويات أو حتى السلع الاستهلاكية، بأسعار رخيصة يثير الشكوك بمكوناتها أو صلاحية استهلاكها بشرياً، لكن فوضى الأسواق بغياب الرقابة وفقر السوريين، جعلا المشهد مألوفاً، إذ هناك أرز ولحمين فيهما ديدان وهناك معلبات لا تحمل بطاقة تعريف وصلاحية.

وحذر المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، ديفيد بيزلي، أخيراً من تفاقم أزمة الغذاء في سورية جرّاء ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة تتجاوز 800% خلال العامين الماضيين، مما تسبب بوصول الأسعار إلى أعلى مستوى لها منذ عام 2013. ولا يقتصر الغش وتفشي السلع المخالفة بالأسواق السورية، على المنتجات الغذائية فقط، بل طاولا المنتجات الكهربائية والإلكترونية بحسب مصادر سورية متطابقة، والتي تشير إلى تحوّل السوق، بعد الفقر والحصار والعقوبات، إلى «مكب نفايات العالم». ويقول العامل السابق بوزارة الصناعة السورية مؤيد الشعراني، إن جهات رسمية وتجارا مقربين من النظام، يقودون عمليات «التهريب المنظمة» أو الإدخال عبر الحدود بإجازات استيراد «مفصلة على مقاساتهم»، معتبراً أنّ هذه الجرائم اقتصادية، لا تؤثر على المستهلك فقط، بل سرّعت في ضرب الاقتصاد ووضعت المنشآت الصناعية المتبقية، بموقع المنافسة غير العادلة.

انتشار سلع مجهولة المصدر وسط ضعف الرقابة الحكومية (فرانس برس)

أسواق

الدواجن تختفي من موائد اليمنيين

صنعاء ـ **محمد راجح**

تتصدر أسعار الدواجن الحية التي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة اهتمامات اليمنيين الذين يعيشون تحت وطأة صدمة هذا الارتفاع والتطورات المتلاحقة في أسواق الدواجن. وقفزت أسعار الدواجن في صنعاء وعدة مدن يمنية بنسبة تتعدى 600% مع وصول سعر الدجاجة الواحدة من الحجم الكبير ما يقارب 3 كيلوغرامات إلى أكثر من 4 آلاف ريال يمني، فيما يتراوح سعر الحجم الصغير أقل من كيلوغرام ما بين 2600 و3000 ريال يمني (الدولار = نحو 1000 ريال). وترى الجمعية اليمنية لحماية المستهلك عدم وجود أي مبرر لهذا الارتفاع المفاجئ رغم تحسن قيمة الريال أمام العملات الأجنبية، والذي كان يفترض أن تنخفض معه أسعار المستهلك النهائي لهذه السلعة الغذائية المهمة.

قالت الجمعية إنها تلقت شكاوى المستهلكين في عدة مدن ومناطق يمنية تفيد بارتفاع أسعار الدواجن الحية. ويشدد رئيس جمعية المستهلك اليمنية فضل منصور في تصريح لـ «العربي الجديد»، على أن نسبة من الدواجن المباعة في الأسواق اليمنية مشكوك فيها من حيث الشكل واللون، وهذا يدل على أن هناك مرضا منتشرا في المزارع قد يكون السبب في نقص المعروض نتيجة الفاقد الكبير في هذه المزارع، مستبعداً تأثير أسعار الأعلاف والتي يوضح أنها ارتفعت مع بداية الحرب الروسية الأوكرانية ولكنها بنسب قليلة لم يكن لها أي تأثير يذكر على أسعار الدواجن في اليمن.

وأرجع تجار ومتعاملون في الأسواق هذه التطورات والارتفاعات القياسية في أسعار الدواجن الحية في اليمن إلى عدة أسباب من أهمها انخفاض الإنتاج المحلي والمستورد وشح المعروض من الدواجن، إضافة إلى الارتفاع العالمي في أسعار الأعلاف. في حين هناك حديث دائر حول قيام سلطة الحوثيين في صنعاء بفرض جباية ضريبية جديدة على الدواجن بنحو 300 ريال يمني للدجاجة الواحدة وهو ما نفته مصلحة الضرائب في العاصمة اليمنية، والتي أكدت عدم صحة ما تم تداوله من فرض ضريبة جديدة على الدواجن الحية. يقول أحد ملاك مسالخ الدواجن في صنعاء، غيث الحرسي، لـ «العربي الجديد»، إن تجار ومنتجي الدواجن خفضوا كمية التوزيع اليومي بنحو 50% بشكل تدريجي منذ مطلع أبريل/ نيسان الماضي، وفرضوا زيادة في أسعار الدواجن التي يبيعونها لهم بسعر الجملة، ما انعكس على تكاليف بيعها للمستهلك. تعتبر الدواجن الحية من أكثر السلع التي شهدت تغييرات واسعة في أسعارها طوال سنوات الحرب التي يشهدها اليمن منذ العام 2015، إذ قفزت من 1200 ريال عام 2014، إلى 1800 ريال في 2015، وتسجل ارتفاعات متواصلة منذ العام الماضي، لتصل إلى أرقام قياسية منذ مطلع العام الحالي.

تاجر دواجن، مبروك النقيب، يؤكد لـ «العربي الجديد»، أن قطاع الدواجن في اليمن مهدد بالانهيار في حال عدم وجود أي تدخلات حكومية لإنقاذه.

يشير النقيب إلى تأثير أزمة الوقود المتلاحقة مؤخراً في اليمن على تجار ومنتجي الدواجن الحية.

ويعاني اليمن من أزمة غذائية حادة وتدهور معيشي كبير ألقى بتبعاته على الاستهلاك وترك كثير من الأصناف الغذائية والمأكولات والتي تعد الدواجن من أهمها والتي تشهد اختفاء تدريجيا من موائد اليمنيين.

ويؤكد مستهلكون أنهم قرروا ترك الدواجن وعدم شرائها بعد أن وصلت أسعارها إلى مستويات تفوق قدراتهم على تحملها في ظل ظروف معيشية صعبة يعاني منها غالبية السكان في اليمن.

ويعتبر المواطن فهد البيضاني، في حديث لـ «العربي الجديد»، أن ما يجري في الأسواق غير طبيعي ليس فقط في الدواجن، فالمواطن اليمني أصبح هدفاً رئيسيا للجميع من سلطات تحاصرهم في معيشتهم وتضيق الخناق عليهم، وما تتخذه من قرارات وإجراءات ترتد سلباً عليهم بدرجة رئيسية.

وأضاف: هناك تجار يحاولون تعويض ما يفرض عليهم من جبايات وتكاليف الإنتاج والاستيراد في هامش الربح وبالتالي يرفع ذلك تكلفة المنتج النهائي. فيما يكشف المواطن خالد عبد الله لـ «العربي الجديد»، عن انقطاع أكثر من شهرين عليه وعلى أسرته بدون دواجن.

بروفايل

تواجه مارتا أورتيغا البالغة 38 عاما، والتي توجت رئيسة لمجموعة «أنديتيكس»، المالكة لماركة «زارا» العالمية، تحديات عديدة أبرزها الخسائر المترتبة على الحرب الروسية في أوكرانيا

(Getty)

مارتا أورتيغا

مصطفى قماس

خلفت مارتا أورتيغا والدها أمانسيو أورتيغا، في شهر أبريل/ نيسان الماضي، على رأس الإمبراطورية الإسبانية المتخصصة في النسيج والألبسة «إنديتيكس» المالكة لماركة زارا، التي توجد في 96 بلدا عبر شبكة تتكون من 6657 محلا و174 ألف أجير. اختيرت في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي من قبل مجلس الإدارة، كي تخلف والدها الذي أسس تلك الإمبراطورية في الستينيات من القرن الماضي، حيث بدأ بزارا قبل أن يحدث ماركات أخرى، متمثلة في بول أند بير، وماسيمو دوتي، ستراديفاريوس، وأويشو، وزارا هوم، وأوتركو.

وتوجت أورتيغا في مستهل الشهر الماضي، وهي التي تبلغ الثامنة والثلاثين من العمر، رئيسة لمجموعة «إنديتيكس»، المالكة لماركة «زارا» التي تسود في سوق الملابس الجاهزة والموضة السريعة.

أصغر أبناء أمانسيو

توصف أصغر أبناء أمانسيو أورتيغا بأنها متكتمة ومتحفظة، لكنها كانت مستعدة للمنصب الجديد منذ سنوات، حيث يقول بابلو إسلا، الذراع الأيمن لمؤسس المجموعة الإسبانية، إن هذا الانتقال كان يتم الإعداد له منذ مدة طويلة.

رأت النور في العاشر من يناير/ كانون الثاني 1984، من الزواج الثاني للمليارديرالإسباني، تخرجت من المعهد الأوروبي للأعمال بلندن في 2007، وبدأت مسارها المهني بائعة عادية في أحد محلات زارا بلندن، بعد دراسة إعدادية وثانوية بغاليسيا وسويسرا. تحكي عن تلك الفترة قائلة في أحد حواراتها النادرة مع وول ستريت جورنال: «في الأسبوع الأول، ظننت أني لن أستمر، لكن بعد ذلك نصيحة مدمنين على المحل».

يرى مراقبون أنها عندما التحقت بعد ذلك بالمقر الرئيسي لإنديتيكس بغاليسيا بإسبانيا، تعرفت على تفاصيل المجموعة، تعرفت أكثر على عالم الموضة، وعلى مدى سنوات، تمكنت من قيادة العديد من المشاريع، ستحصل على مليون يورو في العام بعد توليها أمر مجموعة إنديتيكس التي حققت رقم معاملات في حدود 27,7 مليار يورو بزيادة بنسبة 36 في المائة، وستحظى بدعم مسؤولين تعرف جيدا مؤهلاتهم، خاصة أولئك الذين ينتمون لأسرتها.

في حوارها مع وول ستريت، أكدت أنها ستكرس حياتها من أجل تطوير ميراث والديها، متجهة نحو المستقبل مستخلصة الدروس من الماضي خدمة للشركة والمساهمين والعملاء.

المساهمة في تطور «زارا»

تعرف بأنها ساهمت في العقد ونصف العقد الأخير في تطور «زارا». واكتسبت خبرة كبيرة في تحليل اتجاهات الموضة، غير أن ذلك يضعها اليوم أمام تحديات يتوجب عليها رفعها، في مجموعة تبنت نموذجا مندمجا ساهم في توسعها في الخارج ومضاعفة رسملتها في البورصة.

سيكون عليها استحضار مواجهة تداعيات الحرب على نشاط المجموعة في السوقين الروسي والأوكراني، كما يفترض فيها التعاطي مع تأثيرات ذلك في سوق أوروبا الشرقية، والمشاكل الناجمة عن التوريد من الصين في ظل التدابير الاحترازية الأخيرة، وهو سوق تتوفر فيه المجموعة على 300 محل.

ينتظر منها تعويض الخسائر الناجمة عن الحرب في روسيا وأوكرانيا، وأن توسع حضور ماركات المجموعة في الولايات المتحدة الأميركية، والمضي في التحول الرقمي وتطوير البيع الإلكتروني، واقتراح منتجات ذات جودة عالية ومسؤولة من الناحية الإيكولوجية وبأسعار تنافسية، خاصة في ظل التضخم.

وحسب مراقبين، فإن أورتيغا ستواجه أيضاً العديد من التحديات الأخرى في ظل حدة المنافسة في الأسواق العالمية، ما يفرض عليها استحداث وسائل من أجل استمرار نجاحات الإمبراطورية التي ورثتها عن والدها. ويتصور المراقبون أنه يفترض في الرئيسة الجديدة ملاءمة الطموحات الاقتصادية ونموذج الإنتاج مع متطلبات العملاء الذين أضحوا أكثر انشغالا باحترام البيئة، وتزوجت أورتيغا، من كارلوس توريتا في حفل زفاف فخم، اعتبر وقتها من أبرز الأحداث إعلاميًا في إسبانيا.

أخبار

اتفاقيات للفوسفات الأردنية مع شركات هندية

وقّعت شركة مناجم الفوسفات الأردنية مذكرات تفاهم واتفاقيات، تبلغ قيمتها مليار و500 مليون دولار، مع عدد من الشركات الهندية المتخصصة في مجال الاستثمار في الفوسفات والأسمدة الفوسفاتية، بهدف زيادة كميات مستوراداتها من الفوسفات الأردني، وإنشاء مصنعين لحامض الفوسفوريك في الشيدية والعقبة جنوبي المملكة، بعد إكمال دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لها خلال الأشهر القليلة المقبلة. وبموجب الاتفاقيات الموقعة، وفقا لبيان صادر عن الشركة أمس الأحد، تزود شركة مناجم الفوسفات الأردنية شركات ايفكو الهندية بنحو مليوني طن من مادة الفوسفات و100 ألف طن من مادة حامض الفوسفوريك سنوياً.

ووقّع الاتفاقيات رئيس مجلس إدارة شركة مناجم الفوسفات الأردنية محمد الذنيبات. وقال الذنيبات، إنّ هذه الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، تعكس المكانة العالمية لشركة مناجم الفوسفات الأردنية، وقصص النجاح في العلاقة بين الشركة وعدد من الشركات الهندية.

ارتفاع حصة اليوان في حقوق السحب بصندوق النقد

أعلن بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) على موقعه الرسمي أمس، أنّ حصة اليوان الصيني في سلة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي ارتفعت من 10,92 بالمائة إلى 12,28 بالمائة. وحقوق السحب الخاصة هي أصل احتياطي دولي مكمل للاحتياطيات الرسمية لأعضاء صندوق النقد الدولي، والتي يمكن استبدالها بين الحكومات بعملات قابلة للاستخدام بحرية في أوقات الحاجة. وفي عام 2016، أدرج صندوق النقد الدولي اليوان في سلته لحقوق السحب الخاصة كعملة خامسة، إلى جانب الدولار الأميركي واليورو الأوروبي والين الياباني والجنيه الإسترليني.

في الوقت الحاضر، يحتل اليوان الصيني المرتبة الثالثة من حيث الثقل في سلة حقوق السحب الخاصة، بعد الدولار واليورو. وستدخل سلة حقوق السحب الخاصة الجديدة حيز التنفيذ في الأول من أغسطس من هذا العام، وفقًا لبنك الشعب الصيني.

تعاون تجاري بين قطر ومالي

استقبل النائب الأول لرئيس غرفة قطر، محمد بن طوار الكواري، أمس، بمقر الغرفة، وفدا تجاريا من جمهورية مالي برئاسة الرئيس التنفيذي لمؤسسة توليز انتربرايز، فاتوماتا باتولي نيان، والوفد المرافق لها. تناول الاجتماع استعراض الفرص الاستثمارية المتاحة في مالي بعدد من المشاريع، لعرضها على المستثمرين القطريين الراغبين في الاستثمار في مالي.

وقال الكواري إنّ غرفة قطر ترحب بالوفد التجاري المالي، منوهاً بأن الفرص الاستثمارية المطروحة تجذب المستثمرين القطريين، خاصة في ظل الاهتمام بتعزيز الاستثمارات الخارجية ضمن خطط التنويع الاقتصادي.

واستعرض الوفد المالي الفرص الاستثمارية المطروحة على الجانب القطري، والتي تضم 13 مشروعاً في الصمع العربي، والطاقة النظيفة، والآبار الارتوازية، والبنية التحتية، وإنشاء مجمع تجاري كبير، ومجمع رياضي، ومشاريع في الصناعة، والتنمية الحضارية، والنقل البري، وبناء مستشفى دولي، ومعالجة النفايات، والتطور الإنساني للقرى، وبناء جسر في العاصمة.

مال وناس

أضحت مئات آلاف الأسر البريطانية أمام اختيارات صعبة بسبب موجة الغلاء القياسية، فإما تقليص الإنفاق على الاستهلاك والتدفئة لتوفير جزء من الدخول الشهرية، أو التخلي عن سكن ملائم في ظل اشتراطات الدخل لدى الاستئجار

صدمات معيشية للبريطانيين

تقليص الإنفاق على الطعام والتدفئة لتدبير الإيجارات

لندن ـ **كاتيا يوسف**

أرغمت أزمة تكلفة المعيشة الآخذة في التصاعد في بريطانيا، المتسوقين على اختيار أولويات إنفاقهم، وكذلك التقشف في بنود رئيسية مقابل الحفاظ على المأوى، فيما تخشى معظم الأسر أن تتفاقم الأوضاع في ظل عدم وجود بوادر لكبح الغلاء الذي تضافرت سلسلة من الصدمات في تغذيته في البلاد.

فما إن تنفس المواطنون الصعداء من تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وجائحة فيروس كورونا العامين الماضيين، حتى أطلت صدمة أسعار الطاقة أخيراً بفعل الحرب الروسية في أوكرانيا وانتعاش الطلب العالمي بعد الخروج من الوباء، ما أثر سلباً في مداخيل الناس. ورغم أن التضخم مشكلة عالمية، فإنّ حكومة بوريس جونسون تتعرض لانتقادات واسعة بسبب تردي أوضاع المستهلكين، وتواجه ضغوطاً متزايدة لمساعدة الناس وإيجاد حلول مناسبة لهذه الأزمة. لذلك سلّط جونسون، يوم الثلاثاء الماضي، عند تقديمه جدول الأعمال التشريعي للحكومة للدورة البرلمانية 2022-2023، الضوء على حزمة دعم بقيمة 22 مليار جنيه إسترليني (26,9 مليار دولار) تهدف إلى التعامل مع أزمة تكلفة المعيشة.

وأقرّ جونسون بأن خطورة المشكلة هي من النوع الذي لا يمكن الحكومة حلها جذرياً، بل تحاول التخفيف من أضرارها.

ووفق استطلاعات رأي حديثة حول معنويات المستهلكين من مجموعات بحثية عدة، تبيّن أنّ الأسر البريطانية هي الأكثر تشاؤماً بشأن مواردها المالية الشخصية مقارنة بأيّ اقتصاد رئيسي آخر في أوروبا، وأن ثقتها بالدخل الشخصي وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1985.

وهو ما أدى إلى انخفاض الإنفاق في الشوارع الرئيسية في البلاد بنسبة 0,3% في إبريل/نيسان الماضي نتيجة انخفاض حاد في ثقة المستهلك والمزيد من الضغوط على ميزانيات الأسر، وذلك وفقاً للأرقام الصادرة عن تقرير مراقبة مبيعات التجزئة الذي نشره اتحاد التجزئة البريطاني.

وهذا أول انخفاض سجله المسح الصناعي خلال 15 شهراً حتى مع ارتفاع أسعار الطاقة والتضخم الذي أدى إلى خفض ما يمكن المستهلكين إنفاقه، في الوقت نفسه، تظهر أرقام منفصلة أنّ الإنفاق الإجمالي لبطاقات الائتمان على التسوق وتناول الطعام في الخارج تباطأ خلال الشهر الماضي، حيث بات الناس أكثر حذراً في إنفاقهم. ووفق دراسة استقصائية أجراها مكتب الإحصاءات الوطنية لشهر مارس/ آذار، فإنّ حوالى ثلث الأشخاص قالوا إنّ أزمة تكلفة المعيشة دفعتهم إلى تقليص الضروريات مثل الطعام والتدفئة.

ونقلت صحيفة آي الأسبوع الماضي، عن هيلين ديكنسون، الرئيسة التنفيذية لاتحاد التجزئة البريطاني قولها إن «ارتفاع تكلفة المعيشة قد حطم ثقة المستهلك وكبح إنفاق المستهلكين»، فقد تراجعت مبيعات التجزئة بنسبة 1,7% في إبريل/ نيسان، إذ تدنّى الإنفاق على السلع الأكثر تكلفة والباهظة الثمن. كذلك انخفض إجمالي مبيعات المواد الغذائية للأشهر الثلاثة الماضية بنسبة 1,3%. وتوقع بنك إنكلترا قبل أيام، أن تتفاقم الأمور ليصل التضخم إلى 10% بنهاية عام 2022، مدفوعاً بمجموعة من العوامل بما في ذلك ارتفاع أسعار الطاقة واضطرابات سلاسل التوريد بعد وباء كورونا. ولا يتوقف التضخم عن الصعود منذ بداية العام الجاري، إذ ارتفع بنسبة 5,5% على أساس سنوي في يناير/ كانون الثاني، و6,2% في فبراير/شباط و7% في مارس/آذار. والأسبوع الماضي، نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية عن أندي هالداني، كبير الاقتصاديين سابقاً في بنك إنكلترا قوله، إن أزمة التضخم في بريطانيا ستستمر لأعوام، وليس لأشهر، ويمكن أن تستمر حتى 2024.

وبجانب تداعيات ارتفاع أسعار الطاقة، تتفاقم الأسعار بسبب التأخير في استيراد البضائع من الصين، في ضوء أزمة سلاسل التوريد التي ظهرت بالأساس مع انتشار جائحة كورونا. ولا تبدو تداعيات ارتفاع أسعار السلع بمعزل عن قدرة الأسر على توفير السكن الملائم. وتتطلّب الموافقة على استئجار سكن في بريطانيا، الكشف عن الراتب السنوي وسجل الإيجار ومستوى الرصيد وغيرها.

يقول توماس (47 عاماً) في حديث مع «العربي الجديد» إن إيجار منزل من ثلاث غرف نوم وفي وضع جيد إلى حد ما في ضواحي لندن مثل إيلينغ وبرينتفورد وهانسلو، يبدأ من 2000 جنيه إسترليني شهرياً. ويضيف توماس أنه رغم أن راتبه السنوي يبلغ 65 ألف جنيه إسترليني، إلا أنه سقط في الكشف الذي تجريه مكاتب العقارات لاستئجار سكن قيمته 2200 جنيه شهرياً، موضحاً أنّه قيل له إنّه ينبغي أن يجد سكناً قيمته 2167 لكون هذه القيمة تناسب قدرته على تحمّل تكاليف الإيجار.

ويشير إلى أنّ العثور على سكن مناسب بات مهمة شبه مستحيلة في لندن وضواحيها وأن العائلات تعيش في توتر وقلق من ارتفاع الأسعار بشكل عام. وفي السياق ينصح خبراء اقتصاد بضرورة ألا ينفق المستأجر أكثر من 35% من دخله على الإيجار وحده. وبحسب المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية، من المتوقع أن تعاني حوالى 1,5 مليون أسرة بريطانية لدفع فواتير الغذاء والطاقة وسط أزمة غلاء المعيشة المتفاقمة التي ستغرق المملكة المتحدة في الركود.

ويرى المعهد أنه مع تراجع القدرات الشرائية ستنزلق أكثر من 250 ألف أسرة إلى الفقر المدقع العام المقبل، وسيصل العدد الإجمالي للذين يعيشون في فقر مدقع إلى حوالى مليون شخص ما لم تُتّخذ إجراءات عاجلة.

انكماش غير متوقع

انكمش الاقتصاد البريطاني بشكل غير متوقع خلال مارس/آذار الماضي، إذ أدى ضغط تكلفة المعيشة الى تقليص المستهلكين للانفاق. وأظهرت بيانات صادرة، عن مكتب الاحصاء الوطني، أن الناتج المحلي الاجمالي انخفض بنسبة 0,1% على اساس شهري. وتتزايد التوقعات بمزيد من الضغوط، إذ توقع بنك انكلترا، الاسبوع الماضي، ان يتجاوز التضخم 10% بنهاية العام، مشيرا الى أن من المتوقع ان تزيد شركات المرافق، فواتير الغاز والكهرباء بنسبة 40%.

تكلفة المعيشة دفعت الكثير من الأسر إلى تقليص الضروريات مثل الطعام (Getty)

بنك إنكلترا يتوقع وصول التضخم إلى 10% بنهاية العام

الألمان يتقشفون... إقبال على الأرخص

أضحت الكثير من الأسر الألمانية تبحث عن السلع الأرخص وليس الأكثر جودة، في تغير للأنماط الاستهلاكية بسبب الغلاء

برلين ـ **شادي عاكوم**

تغير السلوك الشرائي لدى المواطنين الألمان بشكل لافت، في أعقاب الزيادات الكبيرة التي تشهدها أسعار العديد من المنتجات، التي تأثرت بتداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا، إذ تتجنب الكثير من الأسر العلامات التجارية باهظة الثمن، والاهتمام بشكل أكبر بالعروض التسويقية، التي تركت بصمتها على الاستهلاك في البلاد.

وأظهرت بيانات صادرة عن معهد أبحاث مبيعات التجزئة «إي سي سي» في مدينة كولن غربي ألمانيا، اطلعت عليها «العربي الجديد»، أن ما يقرب من ثلثي الأشخاص بنسبة 64% يريدون توفير المزيد عند التسوق في المستقبل القريب ويتم تأجيل المشتريات غير الأساسية. وبأتي التقشف في الإنفاق بينما أنفق الألمان خلال جائحة كورونا جزءاً كبيراً من الأموال على المواد الغذائية ذات الجودة العالية والمنتجات الأكثر تكلفة، نظراً لعدم تمكنهم حينها من زيارة المطاعم أو الحانات أو السفر خلال الإجازات بسبب قيود كبح انتشار الوباء.

هذه الأنماط الاستهلاكية أشار إليها أيضاً الخبير في مبيعات التجزئة في شركة أبحاث السوق جي إف كاي، روبرت كيشكيس، في تصريحات لوكالة الأنباء الألمانية أخيراً، موضحاً أنّ الأسر تستجيب بسرعة كبيرة لتغير الظروف المعيشية.

واضاف كيشكيس: «هناك شعور من الناس بعدم الاستقرار مع تقلص قدرتهم على تحمل المصاريف الإضافية، وهذا ما انسحب على سلوكهم في التسوق».

وفي السياق، ذكرت شبكة إيه آر دي الإخبارية، نهاية الأسبوع الماضي، أنّ التجارة في مجال المنسوجات والملابس والأحذية والسلع الجلدية تراجعت خلال إبريل/نيسان الماضي بنسبة 8,4% مقارنة بشهر مارس/ آذار، فيما حققت محطات الوقود 11,5% مبيعات أقل، فضلا عن تراجع الطلبات عبر الإنترنت بنسبة 7,7%.

علاوة على ذلك، أشار كيشكيس، إلى أن المستهلكين تجاهلوا العديد من المواد الاستهلاكية مع ارتفاع التكاليف، لافتا إلى أن البعض بات يتناول كميات أقل من اللحوم، وأنّ تجار النبيذ مثلاً يشتكون من تراجع ملحوظ في المبيعات. ومع تخوف المستهلكين من تداعيات الغلاء، فإنّ قطاعات الصناعات الغذائية تتخوف من تفاقم الأوضاع إذا ما استمرت أسعار المواد الخام في الارتفاع على ضوء الحرب في أوكرانيا، داعية إلى تحركات حكومية لمواجهة المشكلة. في تصريحات مع صحيفة بيلد أخيراً، قال كريستيان فون بوتشير، رئيس الاتحاد الفيدرالي لصناعة الأغذية: «في مرحلة ما لن يكون السؤال ما هو مقدار تكلفة المواد الخام الخاصة بتطعامنا في السوق العالمية، ولكن إذا ما كان لا يزال بإمكاننا الحصول على أي منها»، داعيا وزير الزراعة الاتحادي جيم أوزديمير إلى «التحول من برنامج حزب الخضر إلى إدارة الأزمات النشطة».

وأوضح: «لا يمكن لأحد أن يقول لأي من المزارعين الألمان أن يزرعوا ما نسبته 20% من أراضي بالمزروعات العضوية، لا سيما أنّ التضخم عبء يضرب بشدة الشرائح الأقفر في السكان، وبالأخص عندما يواجه الاقتصاد صعوبة في النمو».

وفي إلقاء الضوء على تغير الأنماط الاستهلاكية وأساليب توفير الأسر في الإنفاق، أشارت شبكة آيه آر دي الإخبارية، في تقرير لها قبل أيام، إلى أن الناس لجأت إلى العروض الخاصة وتخلت عن البضائع ذات العلامات التجارية وبدأت تقارن بين المعروضات على الرفوف لاختيار الأرخص، لافتة إلى أنّ ما يقرب 61% من المستهلكين يهتمون بالأسعار أكثر من السابق.

وفي السياق، ذكر الخبير في مبيعات التجزئة كيشكيس، أنّ «الناس أصبحوا أكثر حرصاً على عدم شراء كميات من السلع كي لا يتم التخلص من أي شيء منها».

كما تخلى كثيرون عن التسوق عبر المنصات وفضلوا الذهاب بأنفسهم إلى المتاجر من أجل تقليص الفاتورة الشرائية والمقارنة بين السلع، فضلاً عن الاستغناء عن الكماليات، وتأجيل شراء الأثاث والإلكترونيات والتركيز على الضروريات، وفق ما ذكر مارتين فاسناخت من كلية دبليو اتش بو للأعمال في مدينة دوسلدورف.

وتأتي هذه التغييرات، بينما يتوقع محللون المزيد من تضخم الأسعار خلال الفترة المقبلة. وقال مدير معهد الاقتصاد الكلي وأبحاث دورة الأعمال، سيباستيان دوليان، في تصريحات لشبكة إيه آر دي، إن أسعار الطاقة المنزلية على وجه الخصوص ستصبح أكثر كلفة خلال أسابيع، وهذا ما سيلاحظه المستأجرون لاحقاً.

مبيعات الملابس والأحذية تراجعت 8,4% خلال إبريل الماضي

كليرون تخلوا عن الشراء عبر المنصات وفضلوا الذهاب للمتاجر لتقليص الانفاق (Getty)

صندوق النقد يرفع وزن اليوان

بكين ـ **العربي الجديد**

رفع صندوق النقد الدولي الوزن النسبي لليوان الصيني، خلال مراجعته العملات التي تشكل تقييم حقوق السحب الخاصة، في الوقت الذي تعهد فيه البنك المركزي الصيني بالدفع نحو مزيد من انفتاح الأسواق المالية المحلية وتبسيط عملية دخول المستثمرين الأجانب إلى الأسواق.

وهذه أول مراجعة لوزن اليوان منذ انضمامه إلى سلة العملات في عام 2016، الذي كان علامة فارقة في جهود بكين لتدويل عملتها، إذ رفعها الصندوق إلى 12,28% من 10,92%.

موضحاً أنّ مجلسه التنفيذي حدد الوزن بناء على تطورات التجارة والأسواق المالية من 2017 إلى 2021.

كما رفع صندوق النقد وزن العملة الأميركية إلى 43,38% من 41,73%، فيما خفض وزن اليورو إلى 29,31% مقابل 30,93%، والين الياباني إلى 7,59% من 8,33% والجنيه الإسترليني إلى 7,44% من 8,09%. ولم يتغير تصنيف العملات بعد المراجعة، وفقاً لبيان صندوق النقد، الذي صدر في وقت متأخر من مساء السبت، مع بقاء اليوان في المرتبة الثالثة بين سلة عملات حقوق السحب الخاصة، على أن يسري تغيير الأوزان النسبية في الأول من أغسطس/ آب المقبل.

وستجرى المراجعة المقبلة في عام 2027 وفقاً للبيان. وأضاف صندوق النقد الدولي أنّ «المديرين اتفقوا على أنّه لا جائحة كوفيد-19 ولا التطورات في التكنولوجيا المالية كان لها تأثير كبير على الدور النسبي للعملات في سلة حقوق السحب الخاصة حتى الآن».

وقال بنك الشعب الصيني (المركزي) في بيان، أمس الأحد، وفق وكالة شينخوا، إنّ البنك سيواصل مع جهات تنظيمية أخرى «التشجيع بإصرار على فتح أسواق المال الصينية». وتعهد بتمديد وقت تداول العملات الأجنبية بين البنوك، وتحسين عملية الإفصاح عن المعلومات من أجل توفير شروط استثمار أفضل للمؤسسات العالمية.

ويشير ضم اليوان إلى سلة عملات حقوق السحب الخاصة إلى أنّ عملة الصين أصبحت واحدة من العملات العالمية الخمس للاحتياطي بعد سنوات من الجهود التي بذلتها السلطات الصينية بهدف تنشيط استخدامها على مستوى العالم. وعلى الرغم من انخفاض قيمة اليوان في الآونة الأخيرة، فقد ارتفع نحو 2% مقابل الدولار منذ عام 2016، وارتفع بنحو 6% مقابل شركائه التجاريين الرئيسيين.

وانخفض اليوان في التعاملات الخارجية والمحلية بأكثر من 4% مقابل الدولار في إبريل/ نيسان الماضي، مسجّلاً أكبر انخفاض له على الإطلاق. وجاء التراجع بعد موجة من التقلبات شهدتها الأسهم الصينية، إذ تؤثر استراتيجية القضاء تماماً على كورونا على المعنويات، وتتسبب في تباطؤ النمو الاقتصادي. وامتنع البنك المركزي حتى الآن عن اتخاذ إجراءات صارمة للتدخل في سعر العملة، معتمداً بدلاً من ذلك على توجيه السوق بتحديد (السعر المرجعي) وخفض الاحتياطي الإلزامي من النقد الأجنبي، لإبطاء الانخفاض السريع للعملة، وتسمح الصين بتحرك اليوان في نطاق 2% صعوداً أو هبوطاً عن السعر المرجعي. وقال تشي جاو، محلل العملات لدى «سكوتيابنك» في سنغافورة لوكالة بلومبيرغ الأميركية، إنّه يتوقع أن يجرى تداول اليوان على المدى القريب بين 6,6 و6,7 يوان لكل دولار.

اليوان في المرتبة الثالثة بين سلة العملات الدولية

رفع وزن اليوان جاء بناء على تطورات التجارة الصينية عالمياً (Getty)

رؤية

إنتاج القمح... تخلف العرب ربع قرن!

عبد التواب بركات

الخبز هو السلعة الغذائية الأهم من الناحية الإستراتيجية، قديما وحديثا، والأخطر من الناحية الاجتماعية والسياسية والأمنية في كل دول العالم. وكان الخبز، وما يزال، سببا رئيسا في إشعال الثورات الاجتماعية منذ سجل التاريخ للثورات الشعبية مع بداية ظهور مفهوم الدولة، وشرارة الربيع العربي في نهاية العقد الأول من القرن الحالي والذي لم تخمد جذوته بعد. ولأنه المادة الأساسية في صناعة الخبز، اكتسب القمح أهمية الخبز، وأصبح المحصول الزراعي الأول من حيث المساحة التي يشغلها من الأراضي الزراعية حول العالم، والسلعة الأكثر أهمية في محددات الأمن الغذائي على مستوى العالم، ومخزونه الإستراتيجي يمثل صمام وضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمن القومي للدولة.

مؤخراً، أعادت الحرب الروسية على أوكرانيا لفت أنظار الحكومات والشعوب من جديد للقمح، كمحصول زراعي وكسلعة إستراتيجية، بعد أن خلقت أزمة خبز في دول عديدة، ورفعت سعره إلى ضعف ما كانت عليه قبل الحرب تقريبا، وعرقلت تصدير أكثر من ربع الكمية المتاحة للتجارة الدولية من المولتين. وكشفت الأزمة أيضاً عن أن الدول العربية هي أكثر دول العالم تأثرا بتداعيات الحرب، لأن 60 بالمائة من احتياجاتها من القمح وغيره من السلع الغذائية تأتي من الدولتين المتحاربتين. ذلك أن الحكومات العربية لم تأخذ الدرس من أزمات الخبز التي وقعت خلال العقود الثلاثة الأخيرة على الأقل، ودور إحداها في إشعال الربيع العربي. فلم تتغير نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح طوال هذه المدة، وظلت في حدود 42% من احتياجات السكان في المنطقة ودون تغير جوهري أو تدخل حكومي فعال لتحسينها. ورغم مرور 10 سنوات على الثورات الشعبية التي أشعلها الخبز، ظل إنتاج القمح في الدول العربية متخلفا عن بقية دول العالم. يزرع العالم 222 مليون هكتار من الأراضي الزراعية بمحصول القمح سنويا، وينتج 779 مليون طن، يستهلك 75% منه محلياً داخل الدول المنتجة، ويتبقى 200 مليون طن للتجارة الدولية. وما تزرعه الدول العربية مجتمعة من المحصول الإستراتيجي هو 9,3 ملايين هكتار، وتنتج 25,9 مليون طن، وفق ما ورد في آخر تقرير عن أوضاع الأمن الغذائي العربي الصادر سنة 2020 عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

ونتيجة عجز الإنتاج، قامت الدول العربية باستيراد قرابة 43 مليون طن في سنة 2021. ما يعني أن الدول العربية التي تشكل 5,5 بالمائة من سكان العالم، قامت باستيراد 20 بالمائة من المتاح للتجارة الدولية، وأنتجت 3,3% من الإنتاج العالمي من القمح.

أضف إلى ذلك أنّ المخزون الاحتياطي من السلعة الإستراتيجية في الدول العربية يقدر بالأسابيع مثل لبنان، أو الشهور، كما هو واقع في غالبية الدول العربية. ولا يغطي شهور السنة كلها كما هو الحال في معظم دول العالم، لدرجة أنّ وزير التموين الحالي في مصر قال في بداية الحرب على أوكرانيا إنّ مخزون القمح في مارس/ آذار 2017 كان يكفي لمدة 18 يوماً فقط!

وترسم حكومات العالم الرشيدة سياستها الزراعية على أساس زيادة إنتاج محصول القمح بمعدل أعلى من معدل الزيادة السكانية، باستخدام الطرق الرأسية والأفقية، وذلك بهدف تحقيق فائض التصدير، أو المحافظة على معدل الاكتفاء الذاتي، أو السيطرة على حجم الفجوة الغذائية.

وفي الدول العربية، يزيد عدد السكان بمعدل 1,95 بالمائة، وبدلاً من زيادة مساحة المحصول إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف الزيادة السكانية، لكن وللمفارقات المحزنة، انخفضت المساحة المنزرعة بالقمح بنسبة 8,5% في 2020 عن المساحة المنزرعة في 2019.

وللمفارقة أيضاً، فإنّ الدول العربية، وهي المستورد الأكبر للقمح في العالم والمتضرر الأكبر من أزمات الخبز، تستثمر لزيادة مساحة وإنتاجية محاصيل أخرى أقل إستراتيجية من القمح، مثل الخضروات والفاكهة، على حساب مساحة القمح، عكس ما يتجه إليه العالم نحو الحبوب والقمح باعتبارها محاصيل إستراتيجية. فزادت المساحة المنزرعة بالخضر والفاكهة بنسبة 20% في 2020 عن المساحة المنزرعة في 2019.

وخير مثال على ذلك، أن روسيا أوقفت زراعة البطاطس في 2000، وفضلت استيرادها من مصر، وتتجه للاستثمار بكثافة في زراعة القمح. وكانت النتيجة أن روسيا أصبحت المصدر الأول للقمح في العالم بعد 15 سنة، وعلى النقيض منها بقيت مصر في موقع المستورد الأول للقمح في العالم. وارتفع إنتاج العالم من القمح كمحصول إستراتيجي إلى مستوى قياسي لم يبلغه محصول آخر، في المساحة وكمية الإنتاج، وحتى إلى حد التشبع تقريبا وأصبح لا يُغري حكومات الدول المنتجة بالتوسع في الاستثمار لزيادة المساحة بسبب كُلفته العالية. لذلك يوصف محصول القمح بالبيتيم، حيث انخفضت استثمارات الاتحاد الأوروبي وأميركا الموجهة إليه في العقد الفائت إلى ربع ما تنفقه على البحوث الموجهة لزيادة إنتاجية محصول الذرة والصويا.

والنتيجة هي أن المتاح للتجارة الدولية لا يلبي احتياجات الدول المستوردة، واضطرابات الأسواق وتقلبات الأسعار في تزايد، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، كما حدث في 2010 حيث خفضت روسيا إمدادات التصدير فقل المعروض وزادت الأسعار بدرجة كبيرة ساهمت في إشعال الربيع العربي. الاستثمارات الزراعية العربية في زيادة إنتاج وإنتاجية القمح منخفضة جدا ولا ترقى إلى تحديات الزيادة السكانية والتحديات السياسية والبيئية. بعض الدول العربية تخلت عن الاستثمار في خطط الاكتفاء الذاتي من القمح والتي دشنتها عقب أزمة الغذاء العالمي في 2007، بحجج واهية مثل ندرة الموارد المائية ومحدودية الرقعة الزراعية. وهناك دول عربية أعلنت صراحة تفضيلها استيراد القمح الأجنبي بحجة أنه الأقل في التكلفة من القمح المنتج محليا. ودول عربية أخرى وجهت استثماراتها الزراعية لإنتاج محاصيل هامشية وأقل أهمية من القمح، مثل الموز والبرسيم والكنتالوب، أو محاصيل استفزازية لا تسمن ولا تغني من جوع، مثل الكاكي وبطيخ لب التسالي وحشائش اللاند سكيب، بحجة تصديرها بأسعار عالية واستيراد القمح بسعر أقل. واردات القمح في الدول العربية سوف تزيد بنحو 75% على مدار الثلاثين عاما القادمة، وفق توقعات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. وفي ظل إهمال زراعة محصول القمح، هناك تحذير للدول التي تعتمد بصورة أكبر على استيراد القمح وتعاني عجزا ماليا هائلاً، مثل مصر والجزائر وتونس والمغرب وليبيا والأردن واليمن وجيبوتي ولبنان والعراق وسورية، لأنها أكثر عرضة لتقلبات الأسواق وصدمات أسعار الغذاء الدائمة.